

### القاهرة تستضيف قمة إنقاذ العالم من التزيف وغسيل الأموال

تستضيف القاهرة قمة إنقاذ العالم من التزوير والتزيف وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتي سوف تعقد في الفترة من 25 إلى 26 أبريل الجاري، وينظمها الاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزيف بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لأبحاث الجريمة والعدالة UNICRI واتحاد المصارف العربية، وبمشاركة الاجهزة المعنية في الوطن العربي من الهيئات الحكومية ممثلة في وزارات الداخلية وهيئات الجمارك العربية وهيئات أمن ال-معلومات ومكافحة الجريمة الالكترونية .

ويهدف المؤتمر إلى التعرف على أحدث التكنولوجيا الامنية وأنظمة الحماية وكيفية مواجهة التزوير في العملات العربية والدولية طبقاً لآخر الإصدارات الدولية ومكافحة التزيف في الوثائق والمستندات الحكومية مثل وثيقة السفر - شهادة المنشأ- بوالص الشحن- شهادات الميلاد والوفاة - البطاقات المدنية - بطاقات السحب الآلي.

وسيخصص المؤتمر أولى جلساته لمناقشة القضية الفلسطينية وذلك بحضور رئيس وزراء السلطة الفلسطينية وتعد الجلسة بعنوان التزوير الواقع على (دولة فلسطين أرضا واقتصادا وشعبا) .

وصرح المستشار حسام أبو العلا الأمين العام للاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزيف بأن المؤتمر سيناقش في جلسات (التزوير في الدواء) التي سيحضرها الدكاترة من هيئات (مجلس وزراء الصحة) العرب أيضا جلسات عن الجريمة الالكترونية وأمن المعلومات، ومن الجلسات عن غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب وكيفية احتراز ضباط الالتزام لمواجهة غسيل الاموال طبقا لقرارات الاتفاقية العربية ومكافحة تمويل الارهاب.

وأضاف رئيس الاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزيف مطلق أبورقية العتيبي أن الاتحاد يهدف من خلال انشطته في مجال التدريب والمؤتمرات إلى نشر ثقافة وتوعية الشعوب والحكومات العربية ومواجهة الجريمة المنظمة وكافة الاخطار التي تواجهها البلاد العربية .

يشارك فى افتتاح المؤتمر الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي ورئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري فضلا عن عدد من رؤساء الجامعات المصرية والعربية وأساتذة من الكليات الامنية والحقوق والاقتصاد والعلوم والسياسة والتجارة وتكنولوجيا المعلومات وعدد من سفراء الدول العربية كما سيتم تقديم جائزة علي هامش فعاليات المؤتمر باسم النزاهة العربية تمنح للقضاة والشخصيات التي أثرت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

<http://www.alriyadh.com/2012/04/15/article727387.html>

2012/04/15

### السعودية: تطبيق قواعد الحوكمة على المؤسسات المالية

أصدرت هيئة السوق المالية السعودية قراراً بتطبيق معايير ومتطلبات حوكمة الشركات بشكل تدريجي، على الأشخاص المرخص لهم ابتداءً من مطلع العام الجاري، سعياً منها إلى رفع مستوى الجودة في أعمال الأوراق المالية، وتحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح لدى شركات قطاع أعمال الأوراق المالية، وتعزيز أداء أنشطتها المختلفة، بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق وزيادة الثقة فيها.

وأكد الدكتور عبدالرحمن التويجري رئيس مجلس هيئة السوق المالية الرئيس التنفيذي، أن الهيئة تعمل بجدية نحو إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات ورفع مستوى الشفافية والإفصاح لدى جميع الشركات العاملة في السوق المالية السعودية، سواء أكانت شركات مدرجة أم شركات مالية مرخصة، حيث إنها تعد إحدى الآليات المهمة التي تقيس مدى انتظام وكفاءة السوق المالية، وبالتالي تطوير وتعزيز هذه السوق وحماية المستثمرين فيها، وزيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها.

وأضاف التويجري أن تطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة، من شأنه تعزيز الإجراءات الرقابية، ورفع مستوى العمل المؤسسي والشفافية في الإفصاح، ودعم الكيان القانوني والتنظيمي للمشاركين في السوق المالية. ويأتي هذا القرار استكمالاً لتوجه الهيئة في الإلزام التدريجي لمواد لائحة حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في السوق، وشركات الأشخاص المرخص لهم من الهيئة، حيث سبق للهيئة واستكملت تطبيق المواد الإلزامية في لائحة حوكمة الشركات على جميع الشركات المدرجة في السوق.

ووجهت الهيئة الأشخاص المرخص لهم بتأسيس البنية التحتية للحوكمة، المتمثلة في وضع الأنظمة والسياسات اللازمة وتطوير سياسات الحوكمة الخاصة بالشخص المرخص له، وإجراءات الإشراف عليها ومراقبة مدى فاعليتها وتعديلها عند الحاجة، ومن ذلك إعادة تشكيل مجالس الإدارة ليشمل أعضاء مستقلين، وذلك لزيادة تفعيل أداء مجالس الإدارات، وإصدار تقرير سنوي عن أعمال السنة المالية المنتهية، وتكوين لجان خاصة بالمراجعة والترشيحات والمكافآت.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=785782&date=15042>

012

2012/04/14

### توقيف رئيس مفوضية الانتخابات بالعراق بتهمة «الفساد»

هدى جاسم، وكالات (بغداد) - ذكرت مصادر عراقية متطابقة أن السلطات العراقية اعتقلت أمس الأول رئيس «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» في العراق فرج الحيدري بتهمة «الفساد» بسبب مكافأة قدمها لموظفين في تسجيلات الأراضي وقررت توقيفه لمدة 3 أيام على ذمة التحقيق.

وقال عضو المفوضية القاضي قاسم العبودي، في تصريح صحفي إن الحيدري أوقف مع عضو مجلس المفوضين في المفوضية كريم التميمي بتهمة تقديم مبلغ 100 ألف دينار عراقي (85،76 دولار أميركي) دينار عراقي (نحو 130 دولاراً أميركياً) لموظفين، “علماً بأن ذلك من صلاحيات رئيس المفوضية”.

وقال المتحدث باسم “مجلس القضاء الأعلى” العراقي القاضي عبد الستار بير قدار في بيان أصدره في بغداد “إن قرار توقيف فرج الحيدري وكريم التميمي، جاء بناء على صرفهما مكافآت لموظفي التسجيل العقاري لقيامهم بتسجيل قطع الأراضي المخصصة لهم من ميزانية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات”. وأضاف لقد تصرفا في أموال الدولة لمصلحتهما وهي جناية يُعاقب عليها بالسجن لمدة لا تزيد عن سبع سنوات”.

واكتفى مستشار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الإعلامي علي الموسوي بالقول، في تصريح صحفي، “إن هذا موضوع قضائي يتعلق بالقضاء وهيئة النزاهة”. ووصفت رئاسة إقليم كردستان قرار التوقيف بأنه “انتهاك صارخ ومساس خطير بالعملية السياسية في العراق يستهدف استقلال مفوضية الانتخابات”. وقالت، في بيان أصدرته في إربيل “إن هذه الخطوة تأتي لإجهاض العملية الديمقراطية من خلال إحكام السيطرة على مؤسسة مستقلة تعنى بتسيير العملية الانتخابية في البلاد، وبالتالي قيام من يقفون وراء هذه الألاعيب المغرضة والمكشوفة بتمرير ما تبقى لديهم من نوايا وأهواء”. وأضافت “بعض من القائمين على الحكومة عقدوا العزم على مواصلة ما بدأوه منذ مدة ليست بالقصيرة من أجل تكريس المركزية عنوة، منتهكين بذلك الدستور وكل الأسس التي بني عليها العراق الجديد”. وأهابت رئاسة الاقليم الكردي الذي يتمتع بحكم ذاتي وتابعت “نهيب بكافة الجهات والقوى الديموقراطية والوطنية أخذ هذه المخاطر بنظر الاعتبار قبل أن تؤدي إلى وقوع ما هو اخطر بكثير”. وختمت بالقول إن “إن ما يقوم به البعض داخل مؤسسة الحكم في بغداد، لهو ارتداد خطير وانقلاب على ما بنيناه جميعاً وناضلنا وضحينا من أجل تحقيقه”.

ونفى الحيدري تورطه في أي فساد. وقال “ليس لهذا أي علاقة بالفساد على الإطلاق، فالقضية برمتها ترجع الى عام 2008 عندما جرى تخويل مجلس المفوضية منح علاوات بقيمة 100 ألف دينار عراقي لموظفين ومن حصلوا عليها كانوا خمسة أو ستة أشخاص فقط”.

وأضاف أن تاريخ القضاء العراقي لم يشهد توقيف أي مسؤول حكومي بسبب منح موظفيه مكافأة مالية. وتابع “إن قرار توقيفي وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي جاء بعد أن قدمت النائب عن دولة القانون (بزعامه المالكي) حنان الفتلاوي في وقت سابق دعوى ضدنا بتهمة الفساد، وقد أمر القضاء بإغلاق هذا الملف في حينه واعتبر القضية إدارية من صلاحيات أي مؤسسة أخرى، لكن الفتلاوي عادت وحركت هذه القضية من جديد بعد تمييزها وأمر القاضي أمر بتوقيفنا ثلاثة أيام”. وصف قرار التوقيف بأنه “إساءة لمفوضية الانتخابات”، لافتاً إلى أن “تاريخ القضاء العراقي لم يشهد توقيف أي مسؤول حكومي على خلفية”.

ويعتبر الحيدري، وهو كردي شيعي، أحد خصوم "ائتلاف دولة القانون، كونه رفض إعادة فرز الأصوات في جميع أنحاء العراق خلال انتخابات عام 2010 بناء على طلب المالكي، بعدما حصلت "القائمة العراقية" بقيادة إياد علاوي على 91 مقعداً من في مجلس النواب العراقي المؤلف من 325 عضواً، مقابل 89 للائتلاف. ورفض المجلس يوم 30 يونيو الماضي طلباً بتوقيع 114 نائباً قدمته حنان الفتلاوي لعزل الحيدري وجميع أعضاء المفوضية.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=36904&y=2012>

2012/04/14

### ما الحماسة التي ارتكبتها مديرو صناديق الاستثمار الأميركية؟

باع مديرو صناديق الاستثمار صناديق الأسهم الأميركية التي كانت تتحسن بشكل جيد، وكانت لديها فرصة للمزيد من التحسن بمرور الوقت، وتوجهوا إلى الاستثمار في صناديق السندات التي كان من المؤكد أن تنخفض بمرور الوقت على المدى الطويل. لقد باع المستثمرون ما قيمته 15 مليار دولار وعمدوا إلى شراء ما قيمته 77 مليار دولار من الوحدات في صناديق سندات الشركات.

إنها واحدة من تلك الحقائق الأبدية التي تقول إنه من المؤكد قيام مديري صناديق الاستثمار المشترك وبصورة جماعية بعمل ينم عن الغباء وهو تبديد الأموال عبر تصرف خاطئ. ولناخذ ربع السنة الذي انتهى للتو والذي ارتفع فيه مؤشر الأسهم ويلشير الذي 5000 شركة في الولايات المتحدة بنسبة 12.25 في المئة، وهو أفضل ربع سنوي له منذ سنة 1998. ما الذي فعله مديرو صناديق الاستثمار المشترك؟ لقد قاموا ببيع صناديق الأسهم الأميركية التي كانت تتحسن بشكل جيد، وكانت لديها فرصة للمزيد من التحسن بمرور الوقت، وتوجهوا إلى الاستثمار في صناديق السندات التي كان من المؤكد أن تنخفض بمرور الوقت وعلى المدى الطويل. لقد باع المستثمرون ما قيمته 15 مليار دولار من صناديق الأسهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة، وذلك وفقاً لمعهد انفستمنت كومباني وعمدوا إلى شراء ما قيمته 77 مليار دولار من الوحدات في صناديق سندات الشركات. ولكنك ربما تقول ألا نسمع على الدوام أن الأسهم في أسواق الولايات المتحدة مسعرة بأعلى مما تستحق؟ أو ليست الأسهم الأميركية التي ارتفعت قيمتها بأكثر من الضعف منذ معدلاتها المتدنية في سنة 2009 كانت مدفوعة بقدر كبير بالفورة الكبيرة من جانب شركة أبل، والتي جعلت من أبل الشركة الأعلى قيمة سوقية في العالم؟ وشركة أبل التي ارتفعت أسعار أسهمها بنسبة 48 في المئة خلال الربع الأول هي في حقيقة الأمر وراء جزء غير متناسب من المكاسب. وليس من الواضح بالنسبة لي إلى أين ستتجه الأسهم الأميركية بعد الآن. ثم لو أنني كنت أعلم على وجه اليقين هل كنت سأمتهن الكتابة من أجل لقمة العيش؟ غير أن المؤكد على أي حال وبصورة جلية تماماً إلى أين ستتجه بعد الآن عوائد سندات الشركات من الدرجة الأولى. إلى الأعلى - ليس في الغد بالضرورة، وذلك على الرغم من استمرار صعود المعدلات

منذ منتصف شهر مارس، وليس بالضرورة في السنة المقبلة، غير أن من المؤكد أن المعدلات سترتفع في النهاية وهو ما سيؤدي الى خسائر جوهريّة تحيق بالمستثمرين الذين اندفعوا نحو صناديق سندات الشركات سعياً وراء الأمان والدخل الموثوق. تذكر أبحاث الاستثمار أنه إذا ارتفعت عوائد السندات فستتأثر أسعار السندات. وفي وسعك الحفاظ على السندات الفردية حتى الاستحقاق والحصول على قيمة استثمارك الأصلية إذا لم يتخلف من مصدرها عن الدفع. ولكن صناديق الاستثمار في السندات ليس لها موعد استحقاق محدد. أفضل 10 أسهم لسنة 2012

لا يدرك معظم الناس مدى هبوط عوائد الشركات، وذلك لأنك لا تحصل على الكثير من أخبارها اليومية كما هو الحال بالنسبة الى أسعار الأسهم وعوائد أسهم الخزينة. إن عوائد سندات الاستثمار هي في الوقت الراهن عند أدنى مستوياتها منذ عقود طويلة. وقد وصل عائد شهر مارس لسندات الشركات المقومة حسب تصنيف موديز بدرجة ايه ايه ايه الى معدل وسطي بلغ 3.99 في المئة - وهو الأدنى منذ سنة 1958، وذلك وفقاً لمعلومات مجلس الاحتياطي الفدرالي. أما عائد الشركات المصنفة بي بي بي - وهو أدنى تصنيف لدرجة الاستثمار - فقد وصل الى 5.23 في المئة، وكان الأدنى منذ سنة 1966. وانخفضت هذه النسب عن 5.13 في المئة و6.03 في المئة قبل سنة، و5.50 في المئة و8.42 في المئة في شهر مارس من سنة 2009 عندما وصلت أسعار الأسهم الى أدنى مستوياتها.

#### الاحتمالات السلبية

وتجدر الإشارة الى أنه ما لم تهبط عوائد السندات الى الصفر - وهو أمر لا يمكن أن يحدث - لم يعد هناك الكثير من الجوانب المشرقة أمام المستثمرين في صناديق السندات. وعلى العكس من ذلك توجد درجة كبيرة من الجوانب السلبية، لأن العوائد تظل منخفضة بصورة اصطناعية من جانب مجلس الاحتياطي الفدرالي الذي لن - ولا يستطيع أن - يفعل ذلك الى الأبد. وعندما يحدث الارتفاع المحتم فستهبط أسعار صناديق السندات. والآن كلمة حول شركة أبل من أجل المساعدة على ابقاء سوق الأسهم ضمن المنظور. فحسب بوب ويد وهو العضو المنتدب لدى ويلشير أسوشيتيس فإن الزيادة التي حققتها أبل بنسبة 48 في المئة عززت مؤشر ويلشير 5000 بنسبة 0.91 في المئة في الربع الأول. وبناء على ذلك فإن شركة أبل كانت تشكل مايقارب الـ7.4 في المئة من الزيادة التي تحققت في الربع الأول والتي بلغت 12.25 في المئة. وهذا يعني أن الأسهم الأخرى التي يبلغ عددها 3718 سهماً في المؤشر شكلت حوالي 93 في المئة من الأرباح. يضاف إلى ذلك، وعلى الرغم من كون شركة أبل تمثل سهماً مهماً حقاً في السوق فإن مصير هذا السوق لا يعتمد بالضرورة على أبل. ففي 27 ديسمبر من سنة 1999 كانت شركة مايكروسوفت تعتبر السهم الذي لا يمكن مطلقاً ألا يحقق نمواً وكان تقييمها عند 615 مليار دولار - أي أكثر من مبلغ الـ559 مليار دولار الذي سجلته شركة أبل في نهاية الربع الماضي. وكانت مايكروسوفت تساوي أقل من نصف قيمتها عند الذروة - 271 مليار دولار - في الربع الماضي غير أن مؤشر ويلشير ارتفع بنسبة

7 في المئة خلال تلك الفترة. وهذا يعني بكل تأكيد أن شركة أبل يجب ألا تعتبر صورة لسوق الأسهم برمته. (مجلة فورتنشن)

<http://aljarida.com/2012/04/14/2012471839>

2012/04/14

### صندوق ابو ظبي السيادي يخسر اكثر من مليار دولار العام الماضي

صندوق استثمار ابو ظبي من الشركات القليلة في المنطقة التي تفصح عن وضعها المالي منيت شركة الاستثمار المملوكة لحكومة ابو ظبي في الامارات (مبادلة) بخسائر العام الماضي وصلت الى 4.2 مليار درهم اماراتي (1.14 مليار دولار) نتيجة اعمالها في الاسهم والعقارات.

وذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز ان صندوق الثروة السيادي من بين الشركات القليلة جدا في المنطقة التي تفصح عن قوائمها المالية سنويا، ويستثمر في مجموعات كبرى مثل كارلايل وجرنال اليكترويك.

روابط ذات صلة

الإمارات تغلق مكتباً ألمانياً لدعم الديمقراطية في أبوظبي

الإمارات : احالة ناشط الى نيابة امن الدولة

موضوعات ذات صلة

الخليج

وحسب التفاصيل المعلنة، جاءت الخسائر اساسا من قطاع اشباه الموصلات والصناعات الجوية في الشركة، رغم المكاسب الكبرى من قطاع النفط والغاز فيها.

وتراجع الدخل التشغيلي لمبادلة عن العام السابق بنسبة 54 في المئة ليصل الى 1.2 مليار درهم وذلك نتيجة الاستثمارات الضخمة في شركة الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة (ايه تي اي سي).

واصبحت ايه تي اي سي اكبر وحدات مبادلة بعدما نقلت حكومة ابو ظبي ملكيتها للصندوق الاستثماري العام الماضي، ويشكل الدخل من اشباه الموصلات 42 من دخل مبادلة فيما تلت اصولها في وحدة التكنولوجيا تلك.

وبلغت خسائر ايه تي اي سي العام الماضي 3.6 مليار درهم، الا ان مبادلة تقول ان الاستثمار في هذا المجال طويل المدى ويحتاج الى وقت قبل ان يدر ربحا.

ويقول محللون ان المليارات التي ضختها ابو ظبي في صناعة اشباه الموصلات والصناعات الجوية دليل على "التبذير" في مجالات لا تملك فيها اي ميزة تنافسية، مع الاشارة الى خطط سابقة لبناء مصنع اشباه موصلات فائق الحداثة.

ومع تخلي مبادلة عن مشروع المصنع، يتوقع ان يؤدي ذلك الى تقليل الاستثمار الراسمالي وربما الحد من الخسائر.

لكن المسؤولين في مبادلة يقولون ان الخسائر تعود الى "خيارات استثمارية خاطئة"، خاصة في الاسهم والسندات وفي قطاع العقار الذي يعاني منذ الازمة المالية عام 2008.

14/04/2012

### البرلماني الإسباني يقر قانوناً مثيراً للجدل للعفو المالي

أقر البرلمان الإسباني أمس قانوناً مثيراً للجدل يتيح لدافعي الضرائب تجنب العقوبات المقررة إذا سددوا رسوماً على دخلهم أو أصولهم غير المعلنة.

يتم فرض رسم يتراوح بين 8% و10% من قيمة هذه الأصول أو الدخل سواء بالنسبة للأفراد أو للشركات.

وسيتم تطبيق هذا الإجراء خلال العام الحالي فقط في إطار محاولات الحكومة زيادة إيرادات الخزنة العامة لخفض عجز الميزانية من 8.5% العام الماضي إلى 5.3% العام الحالي.

تقول المعارضة إن هذا العفو يشجع على التهرب من الضرائب، ولكن الحكومة تتوقع جمع نحو 2.5 مليار يورو (3.3 مليارات دولار) من خلال هذه السروم. وقد صوتت أغلب أحزاب البرلمان ضد القانون ولكن حزب الشعب الحاكم بزعامة رئيس الوزراء ماريانو راخوي استطاع تمريره بفضل الأغلبية التي يتمتع بها.

<http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/economy/2010.aspx?articleid=283722&zoneid=481>

13/04/2012

### «الشفافية الدولية» لـ "الاقتصادية" : الفساد تعثرٌ باقتصاد 70 بلداً في العالم

كشف لـ "الاقتصادية" جيسي غارسيا المتحدث الرسمي باسم "منظمة الشفافية الدولية"، أن الفساد تسبب في تعثر النمو الاقتصادي لبعض البلدان وانتهاك حقوق الإنسان وتفويض الديمقراطية في الدول ذات نظام التمثيل النيابي المنتخب بسبب ممارسات مثل شراء أصوات المواطنين في الانتخابات أو الممثلين في البرلمان.

وأشار في مقابلة مع "الاقتصادية" إلى أن لهيئات المجتمع المدني دوراً كبيراً في الترويج لاتفاقيات الأمم المتحدة وتقارير التنمية المستدامة، إضافة إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي التي تدعو إلى مكافحة جميع أشكال الفساد.. واعتبر أنه يمكن لهيئات المجتمع المدني أن تمارس دورها للضغط على حكوماتها لإعطاء الأولوية في برامجها لمكافحة الفساد من خلال توفير الأبحاث والتحليلات والأرقام الحقيقية للأداء الحكومي والدعوة إلى إبرام الاتفاقيات الأممية لمساعدة دولهم على مكافحة الفساد، وأن تشرح لجمهور المواطنين فوائد الكشف عن الفساد لتحسين الأداء الحكومي للدول.

وأشار إلى أن الفساد تسبب في تعثر اقتصاديات أكثر من 70 دولة من الذين شملهم التقرير السنوي الأخير للمنظمة، إضافة إلى تأثيره السلبي في الواقع السياسي والاجتماعي لتلك الدول طوال عقود من الزمن. وقال "نحن نسعى للتغيير في أكثر من

مستوى نحو عالم أقل فسادا، وهذا يمكن أن يعني العمل من أجل تغيير القوانين في دولة معينة وتغيير الأسلوب الذي تسلكه الشركات ومساندة تحقيقات وتحريات أدق حول الفساد، أو لتغيير الطرق التي تعمل بها مؤسسات التنمية الدولية مثل البنك الدولي". وبين المتحدث الرسمي بإسم منظمة الشفافية العالمية أن المنظمة لديها عدد من الأولويات العالمية، ونركز على قضايا الفساد السياسي، والفقر والفساد في السلك القضائي وقوانين مكافحة الفساد الدولي. وهذا بعض من اهتماماتنا، وبالنسبة لعملنا الدولي فإن جهودنا من أجل إصدار مزيد من القوانين الحاسمة في مكافحة الفساد، ربما هي أهم ما نعمله. وهذا يشمل تشريع الأمم المتحدة ضد الفساد وتشريع مضاد للرشوة والتشريعات الإقليمية والعبارة للدول مثل تشريعات مكافحة الفساد في دول الاتحاد الإفريقي.

في مايلي مزيد من التفاصيل:  
أكد المتحدث الرسمي باسم "منظمة الشفافية الدولية" جيسي غارسيا أن الفساد تسبب في تعثر النمو الاقتصادي لبعض البلدان وانتهاك حقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية في الدول ذات نظام التمثيل النيابي المنتخب بسبب ممارسات مثل شراء أصوات المواطنين في الانتخابات أو الممثلين في البرلمان.

وأشار في مقابلة مع "الاقتصادية" إلى أن لهيئات المجتمع المدني دورا كبيرا في الترويج لاتفاقيات الأمم المتحدة وتقارير التنمية المستدامة، إضافة إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي التي تدعو إلى مكافحة كافة أشكال الفساد. واعتبر أنه يمكن لهيئات المجتمع المدني أن تمارس دورها للضغط على حكوماتها لإعطاء الأولوية في برامجها لمكافحة الفساد من خلال توفير الأبحاث والتحليلات والأرقام الحقيقية للأداء الحكومي والدعوة إلى إبرام الاتفاقيات الأممية لمساعدة دولهم على مكافحة الفساد وأن تشرح لجمهور المواطنين فوائد الكشف عن الفساد لتحسين الأداء الحكومي للدول.

وأشار إلى أن الفساد تسبب في تعثر اقتصاديات أكثر من 70 دولة من الذين شملهم التقرير السنوي الأخير للمنظمة، إضافة إلى تأثيره السلبي في الواقع السياسي والاجتماعي لتلك الدول طوال عقود من الزمن.

وفي تقريرها الأخير الصادر نهاية العام الماضي أوردت منظمة الشفافية الدولية ومقرها الرئيس في برلين تصنيفا لـ 182 دولة من حيث وضع الفساد فيها، وكان من بين من تصدر القائمة دول عربية عديدة.

ومنظمة الشفافية الدولية هي أكبر منظمات المجتمع المدني في العالم، ويتركز عملها في قضايا الفساد والشفافية، تأسست في عام ١٩٩٣ من قبل بيتر أيغن، وهو مدير إقليمي سابق للبنك الدولي في إفريقيا.

ولأهمية التعريف بخطورة الفساد على استقرار المجتمعات وأمنها، التقت "الاقتصادية" بالمتحدث الإعلامي باسم منظمة الشفافية الدولية جيسي غارسيا في حوار سلط فيه الضوء على أهمية المنظمة وآليات عملها ونتائج جهودها في محاربة الفساد. وفيما يلي نصه:

منظمة الشفافية الدولية هل هي منظمة إنسانية خيرية أم اجتماعية أم سياسية؟ وهل تربطها بالأمم المتحدة أي علاقة؟

- إنها منظمة غير سياسية ولا تستهدف الربح وغير حكومية ونحن لسنا منظمة إنسانية مثلما هو الحال مع منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فنحن لا نقدم الطعام أو الدواء أو التقنية.

نحن نسعى للتغيير في أكثر من مستوى نحو عالم أقل فسادا، وهذا يمكن أن يعني العمل من أجل تغيير القوانين في دولة معينة وتغيير الأسلوب الذي تسلكه الشركات ومساندة تحقيقات وتحريات أدق حول الفساد، أو لتغيير الطرق التي تعمل بها مؤسسات التنمية الدولية مثل البنك الدولي. والمنظمة لا تتعامل مع أي حكومة أو منظمة تابعة للحكومات فقط مثل الأمم المتحدة، فهذا جزء من سياستنا لبناء التعاون، لكننا منفتحون على العمل مع منظمات أخرى غير حكومية، ومؤسسات ومنظمات تضم حكومات، عندما نشعر أن هناك فرصة لمشاركة بناءة في حل المشاكل ذات العلاقة بالفساد، فالديمقراطية والشفافية هما وجهان لعملة واحدة، وأن غياب أي منهما يلغي دور الآخر. على الرغم من هذه الحقيقة، فأنتم تصرون على تأسيس مراكز للشفافية في بعض البلدان التي تمارس فيها الديمقراطية، وحرية الفكر غير مسموح بها، فما الحكمة من ذلك؟

- نحن متفوقون على الدور الذي لا غنى عنه لكل من الشفافية والديمقراطية، كأسس للمجتمعات العادلة. ومع ذلك فنحن نؤمن بقوة بسياسة التفاعل، وأيضا بخلق فرص التغيير أينما يمكننا ذلك، حتى عندما يكون الهدف النهائي ما زال بعيدا جدا. ففي بعض البلدان ليس من الممكن أن نتحدث علنا عن التحول إلى الديمقراطية، ولكن من الممكن أن تبدأ حوارا حول الفساد، حوار يتناول كيفية توزيع السلطة وممارستها. نحن نؤمن بأن هذا يمكن أن يكون منطلقا لتوسيع نطاق التغيير الاجتماعي والسياسي الذي سيفيد بالضرورة كل المواطنين.

ما هي شروطكم للموافقة على إقامة مركز للشفافية في أي بلد؟

- إلى جانب اعتبارات الحماية البدنية، ودرجة مناسبة من الاستقرار، يجب أن نحدد المجموعة أو المنظمة التي يتسق عملها مع مهمة منظمة الشفافية العالمية، ويجب أن تستوفي متطلبات معينة فيما يتعلق ببنية منظماتهم، ماليا وإداريا. وهناك إجراءات تمتد لأكثر من سنة تنقل من خلالها مجموعة ما من كونها "جماعة اتصال وطنية" من دون عضوية رسمية في شبكة منظمة الشفافية الدولية إلى "العضوية المندمجة"، وأخيرا إلى "عضوية كاملة" تستمتع بالمزايا والمسؤوليات كمجموعة تابعة لشبكتنا التي تضم نحو مائة مجموعة وطنية حول العالم.

ما هي مشروعاتكم للمستقبل وخطط منظماتكم على المستوى العالمي؟

- منظمة الشفافية العالمية لديها عدد من الأولويات العالمية، ونركز على قضايا الفساد السياسي، والفقر والفساد في السلك القضائي وقوانين مكافحة الفساد الدولي. وهذا بعض من اهتماماتنا، وبالنسبة لعملنا الدولي فإن جهودنا من أجل إصدار مزيد من القوانين الحاسمة في مكافحة الفساد، ربما هي أهم ما نعمله.

وهذا يشمل تشريع الأمم المتحدة ضد الفساد وتشريع مضاد للرشوة والتشريعات الإقليمية والعبارة للدول مثل تشريعات مكافحة الفساد في دول الاتحاد الإفريقي.

[http://www.aleqt.com/2012/04/13/article\\_646447.html](http://www.aleqt.com/2012/04/13/article_646447.html)

2012/04/12

### حكم برتغالي يخضع للتحقيق في قضية رشوه

أكدت (صحيفة أبولا) البرتغالية وعددا من الصحف البرتغالية أن الحكم البرتغالي الشهير مانويل جوزيه سيلفا الكاردينال الذي كان مساعد في مباراة نادي أنتر ميلان الإيطالي وضيغه نادي برشلونة الإسباني في الدور نصف النهائي لمسابقة دوري أبطال أوروبا عام 2010م يخضع للتحقيق القضائي في قضية رشوة هزت الرأي العام البرتغالي، ولا تزال جماهير برشلونة تتذكر المباراة جيدا والتي احتسب فيها المساعد هدف تسلل واضح على مهاجم الإنتر ديبغو ميليتو كما توضح الصورة في المباراة التي انتهت بفوز الفريق الإيطالي بـ 1/3 على ملعب جوزي مياتزا في قلب مدينة ميلانو.

وتعود أبعاد القصة إلى تحويل مبلغ 2000 يورو إلى حساب الحكم من مصدر مجهول الهوية قبل مباراة لشبونة ومارتيميو في الدوري البرتغالي والتي شارك فيها الحكم كمساعد، ولازال الحكم قيد التحقيق بعد التهمة الموجهة إليه بالتورط في قضية رشوة. وفي شأن متصل فقد أوضح رئيس الرياضة البرتغالي السيد غودينهو لوبيز أن الاتحاد البرتغالي لن يفصح عن بقية المعلومات لأن الحكم لازال قيد التحقيق حتى الآن من قبل الشرطة القضائية في البرتغال.

من جهة فقد علمت (صحيفة ديلي) البرتغالية أن مسؤولي نادي سبورتنغ لشبونة هم من علموا بالحادثة وأبلغوا رئيس الاتحاد البرتغالي لكرة القدم الذي أوصى بالتحقيق مع الحكم وإيضاح الحقائق في مؤتمر صحفي في وقت لاحق.

[http://www.5abr.com/2012/04/12/article\\_32099.html](http://www.5abr.com/2012/04/12/article_32099.html)

2012/04/11

### الفساد المالي في إيطاليا يهز الأحزاب ويعزز التكنوقراط

تشهد السياسة الإيطالية أزمة عميقة بسبب ملفات فساد جديدة، أعادت إلى الأذهان فضائح الفساد التي أسقطت في مطلع تسعينات القرن الماضي «الجمهورية الأولى»، وأدت إلى انهيار الأحزاب التقليدية التي واجهت سلطة موسوليني الفاشية وتدايعات الحرب العالمية الثانية.

فبعد أسابيع من انفجار فضيحة الفساد واستخدام المال العام للأغراض الشخصية من قبل الأمين الإداري لحزب «مارغريتا» المنحل، شهدت «رابطة الشمال» الإيطالية الانفصالية هزة عنيفة قد تُفضي إلى تشطّيتها وزوال تأثيرها الانقلابي في السياسة الإيطالية، بسبب تورط زعيمها التاريخي أومبيرتو بوسّي بملفات فساد مالي واستخدام سيئ لأموال الحزب، أفضت إلى استقالته من زعامة الرابطة.

ودفع انفجار فضيحة الفساد الأخيرة قادة الأحزاب الثلاثة المؤيدة للحكومة التكنوقراطية برئاسة ماريو مونتي، إلى الإسراع في الاتفاق على رسم قواعد جديدة لتنظيم التمويل الحكومي للأحزاب السياسية وبرامجها الانتخابية.

وما يزيد مخاوف الزعامات السياسية الحالية من تداعيات الفضائح الجديدة، أنها تأتي متزامنة مع انحسار ثقة الناخب والمواطن بالأحزاب وبالسياسة عموماً، ومع نجاح حكومة التكنوقراط بزعامة مونتي في إخراج إيطاليا من الأزمة الاقتصادية وتخليصها من المصير اليوناني.

وسيحدد القادة الحزبيون الإيطاليون، أنجيلينو ألفانو وبيير لويجي بيرساني وبيير - فيرديناندو كازيني اليوم، «بعض القواعد الأولى لضمان الرقابة على تمويل الأحزاب وشفافيتها».

وأعلن بيان للمكتب الإعلامي في حزب «شعب الحريات» بزعامة سيلفيو بيرلسكوني أن «القواعد التي سيتفق عليها القادة الثلاثة ستعرض على القوى البرلمانية الأخرى غداً، لتقويمها في شكل مشترك»، وأشار البيان إلى الرغبة في التوصل إلى مصادقة «فعالة وسريعة» على القواعد المتفق عليها.

إلى ذلك، أكد «مرصد الأسعار والأسواق» التابع لـ «المعهد الوطني للتوزيع والخدمات» أن إيطاليا ستشهد خلال الأشهر المقبلة ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية الرئيسية من بينها المعجنات والرز. وأوضح أن أسعار هذه المواد ستزيد بنسبة 5 في المئة، إلى جانب أسعار اللحوم والبيض.

وتضمن تقرير لـ «المرصد» نتائج دراسة حديثة أشارت إلى «تسارع إيقاع التضخم في إنتاج الغذاء، على رغم ثبات أسعار المواد الأولية على قيمتها منذ بداية العام الماضي»، وأضاف: «كشفت المفاوضات بين الصناعة الغذائية وشبكات التوزيع الكبرى، التي شملت 46 منتجاً غذائياً، عن ارتفاعات جديدة وكبيرة في الأسعار». وأشار التقرير إلى ارتفاع الأسعار في مرحلة الإنتاج بنسبة تزيد عن 4 في المئة خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، وبلوغ هذا الارتفاع 8 في المئة بالنسبة للحم البقر والبن والسكر، كما ترتفع هذه النسبة إلى 9 في المئة في صلصلة الطماطم. وارتفعت أسعار منتجات الألبان، بما فيها الحليب وجبن الموتزاريلا، نحو 4 في المئة، والبيض 5 في المئة.

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/384125>

2012/04/10

**ليبيا تحقق في فساد شركات نفطية عملاقة اثناء عهد القذافي**

تحقق السلطات الاميركية والليبية في علاقات شركات نفطية عملاقة من بينها شركة ايني الايطالية وتوتال الفرنسية مع النظام الليبي السابق، بحسب ما افادت صحيفة وول ستريت جورنال.

وصرح نائب رئيس مكتب الادعاء عبد المجيد سعد للصحيفة ان مكتب المدعي العام الليبي يحقق "مع شركات محلية واجنبية في ليبيا للتحقق من احتمال ارتكابها "مخالفات مالية".

الا ان سعد لم يتحدث عن اي اتهامات محددة ضد الشركات المذكورة. وفي اذار/مارس الماضي طلب مكتب الادعاء في رسالة الى رئيس قسم التدقيق في المؤسسة الوطنية الليبية للنفط تزويده بوثائق عن شركات النفط، بحسب الصحيفة. وطلب الادعاء معلومات عن التعاملات بين المؤسسة وبين شركات تجارية دولية مثل فيتول غروب وغلينكور انترناشونال في اطار تحقيقه في التعاملات التي جرت اثناء عهد الزعيم الليبي السابق معمر القذافي وكذلك خلال الحرب الاهلية حتى الوقت الحالي. وتعد شركة اينبي الايطالية من اكبر الشركات النفطية العاملة في ليبيا. وصرح مدير التسويق في المؤسسة الوطنية للنفط احمد شوقي للصحيفة ان المؤسسة وتعاملاتها مع الشركات الاجنبية تخضع للتحقيق، وان المؤسسة قدمت جميع الوثائق المطلوبة.

وقال انه "قام بكل شيء طبقا للقانون" الا انه رفض التعليق على التعاملات في عهد القذافي.

كما ارسلت لجنة الاوراق المالية والصرف الاميركية طلبات رسمية الى شركتي اينبي وتوتال حول تعاملاتهما في ليبيا، فيما قالت شركة ماراتون الاميركية النفطية العملاقة في شباط/فبراير الماضي انها تلقت طلبا لارسال وثائق حول عملياتها في ليبيا، بحسب الصحيفة.

وفي تقريرها السنوي قالت اينبي ان التحقيق الاميركي غطى الفترة من 2008 وحتى مطلع 2011 ويتعلق ب"دفعات سرية معينة لمسؤولين ليبيين ما يمكن ان ينتهك القانون الاميركي لممارسات الفساد الاجنبية".

وصرح سعد للصحيفة انه في حال ثبوت ارتكاب اي من الشركات مخالفات "فستكون الغرامة تقريبا ضعف المبلغ" الذي فقده الحكومة الليبية، كما ان ذلك سيؤثر على قدرة الشركة على الحصول على اية عقود مستقبلية في ليبيا.

<http://www.elaph.com/Web/news/2012/4/728333.html>

**2012/04/10**

### **شفافية الموازنة لمكافحة الفساد بنودة بجامعة القاهرة**

ينظم مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ندوة بعد غد الثلاثاء حول شفافية الموازنة العامة للدولة ودورها في مكافحة الفساد.

يتحدث في الندوة عبد الفتاح الجبالي رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ود.هالة السعيد عميد الكلية ورئيس مجلس إدارة المركز والمهندس سعد الحسيني وجرى التأكيد رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب.

وصرحت د.منال متولى مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بالكلية بأن الندوة تناقش وضع الميزانية العامة للدولة الراهن وكيفية خفض معدلات العجز المتفاقم بها وتبحث الوسائل اللازمة لتوافر الافصاح والشفافية بالموازنة للحد من اوجه الفساد فى المخصصات والبنود السرية أو مخصصات الجهاز الادارى للدولة.

<http://www.alwafd.org/191710->

---

بشأن أية استفسارات : عبد الحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات  
a2monem@hotmail.com (965) 99477799